الآداب والأخلاقيات
بين دلالة المصطلح العلمي والمفهوم التقليدي

مبارك بحري
أستاذ بقسم الهندسة الكهربائية، كلية التكنولوجيا، جامعة محمد خيضر، بسكرة
mebahri@gmail.com

مقدمة

يحظى موضوع الآداب والأخلاقيات المهنية في الجزائر باهتمام في قطاعات عديدة، أهمها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة العمومية وقطاع التربية الوطنية. ولأن الآداب والأخلاقيات تتعلق بسلوكيات الفرد في تعامله مع الغير، فإن لها أهمية بالغة في تنظيم الحياة الاجتماعية، وتؤثر على رقي العلاقات وجودة التعاملات.

إن اهتمام الباحثين بموضوع الأخلاق ليس جديدًا، فقد انشغل الفكر البشري بهذا الموضوع منذ بداية التاريخ. تناوله فلاسفة الإغريق والرومان، وفلاسفة الهند والصين قبلهم، وفلاسفة المسلمين من فقهاء وأصوليين وممن اشتغلوا بعلم الكلام. كما تناوله فلاسفة عصر النهضة الأوروبية والفلاسفة المعاصرون، نظرًا لأهميته في تقنين وضبط سلوكيات الفرد في إطار قيم وأعراف مجتمعية.

عرفت كلمة الأخلاق اصطلاحات عديدة عبر التاريخ الإنساني، نذكر منها مرحلة القرون الوسطى حيث استقر مفهوم الأخلاق على المصطلح الديني. ثم في مرحلة عصر النهضة الأوروبية، تم العدول عنه إلى مصطلح الأخلاقيات الذي أصبح يُستدل به على قيم اجتماعية جديدة سُميت بالقيم المدنية أو قيم المواطنة (valeurs citoyennes) ابتداءً من الحقبة التي واكبت قيام الثورة الفرنسية وما تلاها في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

وفي هذا المقال نعرض لثلاث نقاط: أولها التطرق إلى معنى الآداب والأخلاقيات بالمفهوم المعاصر، ومعنى الأدب والأخلاق بالمفهوم المشاع في الثقافة العربية الإسلامية؛ وثانيها التذكير بالمرجعية الفكرية لمفهوم الآداب والأخلاقيات الذي يرافق نظام التكوين الأوروبي ل. م. د. (ليسانس، ماستر، دكتوراه)؛ وثالثها دور الأخلاقيات المتميز في صناعة النهضة وتحقيق الوحدة، من خلال توضيح كيف أنه يشكل عنصرًا مهمًا في بناء الوحدة الأوروبية.

1. في مصطلح الأخلاق والأخلاقيات

إن اشتراك كلمتي الأخلاقيات والأخلاق في جذر لغوي واحد، وتعلق المصطلحين بموضوع السلوكيات، يتسبب في إحداث إسقاط تلقائي لدلالة مصطلح الأخلاق على مصطلح الأخلاقيات. وهذا ما يؤدي إلى تناول موضوع الأخلاقيات بطريقة لا تستوفي المدلول الذي يتضمنه مصطلح الأخلاقيات، وبالتالي يُفقد المصطلح معناه ويبتعد به عن التأسيس للقيم المهنية بمفهومها المعاصر.

استعمل العرب كلمة الأدب للتعبير عن السلوكيات الراقية "إنسانيًا" في جميع التعاملات، فألّفوا في أدب الحوار وأدب القضاء وأدب التجارة وأدب المعلم وأدب المتعلم وفي أدب الضيافة وأدب المعاشرة وفي أدب تربية الحيوان وغيرها. واستعملوا كلمة الأخلاق للدلالة ذاتها، حتى أن التمييز بين كلمتي الأدب والأخلاق يكاد لا يُعرف، فلو استبدلنا كلمة أدب بكلمة أخلاق فيما سبق ذكره من الآداب لما تغير المعنى. فنقول: ألّف العرب في أخلاق الحوار وفي

أخلاق القضاء وأخلاق التجارة وغيرها. ولعل هذا الترادف حاصل من مفهوم الصفة ومعناها في العربية؛ فمفرد الأخلاق خُلقٌ وهو صفة، والأدب هو اكتساب تلك الصفة.

والحقيقة أن هذا المعنى للأخلاق الذي لا يزال سائدًا في الفكر العربي، لا يستوفي المدلول الذي يتضمنه مصطلح الأخلاقيات بالمفهوم الغربي المعاصر، ولذلك فهو لا يدل عليه.

لقد عبّر الفكر الغربي عن القيم الأخلاقية باستعمال مصطلح (éthique) ومصطلح (déontologie) من المعجم اللغوي اليوناني القديم. فكلمة (déontologie) مشتقة من كلمة (deontos) اليونانية، التي تُعرّفها موسوعة (Universalis) بأنها "ما يجب من قواعد السلوك الحسن". وكانت هذه القواعد في العصور الوسطى في أوروبا مشتقة من تعاليم الكنيسة، ثم تحوّل معناها في عصر النهضة لتعكس طموحات إنسانية، ولتصبح في العصر الحديث الواجبات التي تلازم الحقوق الفردية". كما تُعرّف موسوعة (Universalis) كلمة (éthique)، المشتقة من كلمة (ethos) اليونانية، بأنها "تعني سلوكيات الفرد في المجتمع".

وقد شهد عصر النهضة الأوروبية نشاطًا فكريًا وفلسفيًا كبيرًا. فبعد قيام الثورة الفرنسية، كانت منظومة القيم في المجتمع الفرنسي لا تزال متجذرة في المسيحية، ومن أجل تكريس مفهوم جديد للقيم الأخلاقية يكون متوافقًا مع مبادئ الثورة الفرنسية، التي هي الحرية والأخوة والعدالة، ويكون في نفس الوقت متحررًا من تعاليم الكنيسة. حيث واكب الثورةَ الفرنسية نشاطٌ فكريٌ وفلسفيٌ كبير، أسّس لمرجعية أخلاقية جديدة بديلة عن مرجعية الكنيسة، وتبنتها الجمهورية الفرنسية كمنظومة أخلاقية رسمية. إذ أخرجت هذه المرجعية الأخلاقية الجديدة من قاموس مفرداتها كلمةَ الأخلاق (la Morale) لما يتضمنه المصطلح من معنى ديني، وتبنّت مصطلحي الآداب والأخلاقيات (L'éthique et la déontologie) للدلالة على كل ما يُلحق بالأخلاق أو يُنعت بأنه أخلاقي في المجتمع.

لقد عُرفت الأخلاقيات بأنها "التفكير في القيم والمعايير الأخلاقية التي تتعلق بالإنسان وبعلاقته بالشخص الآخر وبالمجتمع"، وعُرفت الآداب بأنها "مجموعة القواعد والتوصيات والإجراءات المتعلقة بالممارسة السليمة والحسنة لمهنة معينة". هذه هي دلالات كلتا الكلمتين بالمفهوم الغربي. وحين ننتقل بالمصطلحين إلى العربية، نجد أن الترجمة الرائجة لمصطلح (éthique) هي الأخلاقيات، وذلك في مصادر منها قواميس وموسوعات ومنصات رقمية مثل (Google translate) و (Reverso) و (Cambridge dictionnary) وغيرها. كما تعرض نفس المراجع ترجمة مصطلح (déontologie) بأنه علم الأخلاق! وهنا نقف على إقلاب لدلالة المصطلحين بين ما تقدمه مراجع الترجمة إلى العربية وبين المصطلح الأصلي لكل من الكلمتين.

إن ترجمة مصطلح (L'éthique) إلى مصطلح الأخلاقيات، وترجمة مصطلح (La déontologie) بأنه علم الأخلاق، هي ترجمة لا تفي بالمعنى الصحيح، بل تستبدل دلالة المصطلحين ببعضهما. إن هذا التبديل بين المصطلحين يتسبب دون شك في الالتباس بينهما في كل ما يُكتب بالعربية حول الآداب والأخلاقيات، خاصة أن في مؤلفات ومنشورات كثيرة هناك من يتحدث عن الأخلاقيات المهنية، وهناك من يتحدث عن آداب المهنة، وهو ما يدل على أن الآداب والأخلاقيات تحتاجان إلى ضبط اصطلاحي لا يمكن أن تقوم به إلا أكاديمية للغة العربية.

2. من الأدب والأخلاق إلى الآداب والأخلاقيات

من خلال تعريف الأخلاقيات وتصنيفها على أساس أنها المتطلبات السلوكيات للمهنة، أحدث الفكر الغربي مساهمة نوعية في الحياة الاجتماعية، ذلك أن ربْط الأخلاقيات بالمهن أكسبها مرونة في تعريفها وسهولة في قياس مدى حضورها. وبهذا التعريف، صار من الممكن تعديل الأخلاقيات بحسب الحاجة لتتلاءم مع المهنة وتستجيب لمتطلباتها النوعية. فكان أن أُلحقت بالمهن الموجودة مجموعة الأخلاقيات التي تتعلق بها، كما عُرفت لكل مهنة جديدة أخلاقيات

تخصها. ومن ذلك تبلورت وعُرفت أخلاقيات الطب، وأخلاقيات الصحافة، وأخلاقيات السياسة، وأخلاقيات القضاء، وأخلاقيات التعليم وغيرها.

وهنا نقف على حقيقة تطور القيم في الحياة، وهي الحقيقة التي لا يزال الفكر المعاصر في المجتمعات العربية المسلمة لم يسلم بها، بسبب التقيد بالمفهوم التقليدي للأخلاق. ومن ذلك ما نشهده من ارتكاز الخطاب السياسي والديني والتربوي في مجتمعاتنا على مصطلح الثوابت الدينية والوطنية، بطريقة تعميمية لمفهوم القيم والمبادئ والمسلمات، تجعل هذا الخطاب يزيد في تغذية وتكريس العجز الفكري في المجتمع.

إن المفهوم التقليدي للأخلاق لا يوقف السلوك المتحايل على معنى الأخلاق، بل يجعله يزداد، ما دام معيار الأخلاق في المجتمع يستند إلى القصد والهيئة، وهما عنصران عاريان من دلائل الإثبات ولا يمكنهما أن يؤسسا لمنظومة سلوكيات صحيحة.

إن المتميز في معنى الأخلاقيات في المفهوم الغربي أنها تُمثل التزام الفرد بإظهار السلوكيات التي تعرّفها الممارسة الحسنة في التعامل مع غيره أثناء أداء مهنته. فالأخلاقيات تُلزمه باحترام سلوكيات معينة في عمله، وتعاقبه على مخالفتها، دون أن تهتم كثيرًا بمدى صدق هذا الفرد في مراعاة السلوكيات المطلوبة منه أثناء أداء عمله أو بمدى اقتناعه بها. وهذه واحدة من الإشكالات المطروحة أمام تجديد الفكر العربي المسلم، ولعل طرحها في هذا السياق يثير اهتمام الباحثين والمفكرين ليعالجوها بما يتناسب مع واقع الحياة في مجتمعاتنا العربية المسلمة.

3. في مفهوم الآداب والأخلاقيات المدنية

نظرًا لارتباط القيم الأخلاقية بالخلفية الدينية والثقافية، فإنه لا بد من إقحام الظاهرة الدينية السائدة في المجتمعات العربية في موضوع تطور الأخلاق ونشأة الآداب والأخلاقيات. فبينما بقي الفكر الإسلامي طيلة قرون يجتهد داخل الصندوق ولا يخرج عن منظومة أخلاقية تخص الإنسان المسلم في المجتمع المسلم، كان الواقع يفرض على هذا الإنسان المسلم أن يتعامل وأن يتعايش مع الناس على اختلاف خلفياتهم الثقافية والدينية والفكرية، سواء في البلدان المسلمة أو في غيرها. وكان المسلم مشتتًا بين تصورات ومفاهيم مثالية وبين واقع لا يقدر على مجاراته بفعالية. في حين أن المقاربة الغربية أحدثت قفزة نوعية في معالجة مسألة الأخلاق في المجتمع عندما ألغت من قاموسها كلمة الأخلاق (la morale) واستعارت بدلًا منها كلمتي الآداب والأخلاقيات، وألحقت بكل منهما مصطلحًا محددًا.

وبقدر ما تبدو هذه المقاربة غريبة، فإنها تدعو للتأمل. لأننا حين ندرك ذكاءها فإننا لن نتمالك إلا أن نحيي قوة العقل البشري في الإبداع، ونستلهم منها أهمية النقد وحاجة الفكر العربي المسلم اليوم إلى مثل هذا الذكاء.

وعندما نتساءل: هل إلحاق الأخلاقيات بالمهن يكفي للإحاطة بمسألة الأخلاق؟ فالجواب هو أن ذلك يكفي لتغطية مسألة السلوكيات وليس مسألة الأخلاق، لأن الأخلاقيات ليست الأفعال في حد ذاتها، وإنما هي السلوكيات التي تُرافق وتُجسد القيام بتلك الأفعال. فالأخلاقيات هي كيفية القيام بالفعل. فمثلًا، بائع التذاكر في محطة السفر يخاطبك بألفاظ ينتقيها لسمعك، ويقابلك بتعابير وجه تفهمها، ويتصرف معك بلغة جسد تفهم إيحاءاتها، ويقبض منك المال بطريقة يختارها، ويسلّمك الصرف والتذكرة بحركة يقصدها. وجميع هذه السلوكيات التي يُلحقها بائع التذاكر بمعاملته حين يبيعك التذكرة، يستطيع أن يضمنها مزاجه وتقييمه لشخصك وكل ما يرغب في الإيحاء لك به، دون أن يمنعه ذلك من تقديم الخدمة لك، فهو فيما يتعلق بمهنته قد باعك تذكرة الركوب. ورغم امتعاضك من المعاملة، فإنك تعجز عن الاعتراض على سلوكه السيء بطريقة مدنية متحضرة، لأنه سوف يحتج بأنه أدى مهمته وقدّم لك الخدمة المطلوبة، إلا إذا كان بائع التذاكر هذا يخضع في مهنته إلى ميثاق أخلاقيات يحدد له السلوكيات

المطلوبة في المعاملة المسماة بيع التذكرة، ومثل ذلك في المعاملة المسماة مراقبة تذكرة الراكب وفي غيرها من المعاملات التي تختص بمهنته.

وأما خارج فضاء مهنة الفرد، فإن القانون يُعرّف ويحدد السلوكيات غير المقبولة، ويخصها بعقوبات واضحة بحيث يُلزم الجميع بالتوقف دونها في الأماكن المشتركة والعمومية.

لقد أوصل هذا الذكاءُ التشريعَ في البلدان الغربية إلى تطور اجتماعي ملحوظ، عندما عرّف المهن والوظائف، وبيّن قواعد وشروط ممارستها، وحدّد لكل مهنة أو وظيفة ميدان اختصاص وصلاحيات، وألحق بممارستها حقوقًا وواجبات. فضَبَط عمل الفرد من أبسط مهنة إلى أعقدها ومن أدنى وظيفة إلى أعلاها، بنصوص تشريعية واضحة ضمن مصفوفة مرتبة.

فتجد كل فرد من المجتمع، حين أداء مهنته، يعمل أولًا لإنجاز أهداف محددة (وفقًا للتشريع المتعلق بوظيفته)، وثانيًا باحترام إجراءات عملية معرفة (وفقًا لنظام الجودة)، وثالثًا باعتماد سلوكيات مضبوطة (وفقًا لميثاق الأخلاقيات الخاص بالمهنة التي يمارسها وبالمؤسسة التي ينتسب إليها) دون الاتكال على حسن المقاصد وسلامة النوايا. فهل هناك أبلغ من هذا لضمان الحقوق والحريات، ولضمان المتطلبات والواجبات؟

4. الآداب والأخلاقيات ومفهوم القيم العالمية

ذكرنا أن الآداب والأخلاقيات هي قيم اجتماعية تصوغها البنية الثقافية للمجتمع، حيث تقوم عليها التنشئة في البيت، وتقوم عليها التربية في المدرسة، وتستند إليها التشريعات. ولكننا نجد أن الأدبيات الغربية تتبنى مصطلح القيم العالمية، رغم أن القيم العالمية في موضوع الآداب والأخلاقيات ليست محل إجماع.

ففي الوقت الذي يعتبر فيه كثير من المفكرين في البلدان المختلفة أن القيم العالمية هي مجموعة من القيم المشتركة بين شعوب العالم، كالحرية والصدق والأمانة واحترام الغير والتسامح والنزاهة، نجد أن الأدبيات الغربية تُضمّن مصطلح القيم العالمية قيمًا تخص المجتمع الغربي وحده، مثل المساواة المطلقة بين الجنسين وحرية الإجهاض والحرية في تغيير الطبيعة الجنسية وغيرها، على أساس أنها قيم مشتركة أو تلك التي يجب أن تكون مشتركة بين الأمم والشعوب. هذا على الرغم من أن هذه القيم التي تُسوّق للمجتمعات في العالم لا تزال محل جدل فلسفي وفكري متواصل داخل المجتمعات الغربية نفسها.

وبالرغم من أن المنظومة الغربية استطاعت عبر قوتها المتعددة الأوجه أن تحقق الريادة في إنتاج المعرفة وفرض هيمنة على جميع موارد الفكر والثقافة، بحيث جرت في سياق فلسفتها الحياتية مجتمعات كثيرة، فإن الفكر الإنساني لا يزال يرسخ الثقافة المحلية ويُعرّف الآداب والأخلاقيات المحلية عبر الإنتاج المعرفي الواسع والمتعدد الروافد الثقافية.

5. في الآداب والأخلاقيات الجامعية ونظام ل. م. د (LMD)

إن اعتماد نظام ل. م. د (LMD) وبرمجة مادة الآداب والأخلاقيات في جميع المسارات الأكاديمية هو وسيلة فعالة لنشر ثقافة الآداب والأخلاقيات وترسيخ الممارسات الأخلاقية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. فعلى غرار بلدان الطوق لدول الاتحاد الأوروبي، قطع التأسيس للآداب والأخلاقيات الجامعية في بلدان المغرب العربي، وفي الجزائر خصوصًا، شوطًا كبيرًا من خلال التأسيس لثقافة الأخلاقيات عبر تنصيب الهيئات واستصدار التشريعات التي تُمكّن من معالجة قضايا الآداب والأخلاقيات المطروحة داخل القطاع.

ومع تحقيق هذا العمل المتميز عبر اعتماد نظام ل. م. د (LMD) في جامعاتنا، فإنه يجدر التعريج على السياق الذي أدرجت فيه الآداب والأخلاقيات في البرامج التكوينية لنظام ل. م. د (LMD). إن ذلك يعود لمضامين

اتفاقية بولونيا (Bologne) حول إصلاح التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي كواحدة من سلسلة اتفاقيات تندرج ضمن بناء الاتحاد الأوروبي، والتي تكشف لنا على براعة الفكر الغربي في معالجة قضايا مصيرية لشعوب تكاد لا تملك شيئًا من عناصر الاتحاد بالمفهوم البسيط.

إن نظام ل. م. د (LMD) هو عبارة عن مقاربة جديدة للتعليم العالي تم اعتمادها سنة 2002، والشُروع في تنفيذها من قِبل دول الاتحاد الأوروبي ابتداءً من سنة 2004 لتحقق توحيد الشهادات، وتوحيد محتويات التكوين، وتوحيد القيم الجامعية بين مؤسسات التعليم العالي في بلدان الاتحاد الأوروبي. فقد كانت فكرة الوحدة الأوروبية جريئة جدًا لِما كان أمامها من عداوات تاريخية واختلافات لغوية بين شعوب أوروبا. ورغم ذلك، نجح الفكر الغربي في تصور وحدة أوروبية، اجتهد في التنظير لها، واستطاع أن يرتقي بها إلى مستوى مشروع سياسي واقتصادي وثقافي اقتنع به المفكرون والسياسيون، بسبب ما تضمنته من ضمان يوفر لشعوب أوروبا شروط الاستقرار والأمان وتجنب الصراعات والحروب بينها.

وبقدر ما كانت الفكرة إبداعية، بقدر ما كانت تواجهها تحديات كبيرة. فكيف تُوحّد شعوبٌ بثقافات مختلفة ولغات مختلفة ومستويات اقتصادية متباينة وتركيبات اجتماعية مختلفة ومعتقدات دينية غير متوافقة؟ لكن العبقرية الغربية نجحت في تجسيد فكرة مشروع الوحدة الأوروبية، الذي يمكن أن يوصف اليوم بأنه أكبر هندسة لوحدة سياسة واقتصادية وثقافية استطاع الانسان أن ينجزها بطريقة سلمية، وبرضى الأنظمة والشعوب، وبتكاتف جهودها، رغم انعدام عناصر التوحيد بالمفهوم التقليدي البسيط.

لقد جعل الذكاء الأوروبي من فكرة كانت حلمًا يراود بعض المفكرين في بدايات القرن التاسع عشر مشروعًا يُنجز ويتحقق في أقل من مئة عام. إن مشروع الوحدة الأوروبية هو كتاب مفتوح للمثقف العربي الذي يستشعر أهمية الوحدة بين البلدان العربية، حيث يجد فيه قوة الفكر وسداد المقاربة، إنها هندسة نجحت في تحقيق وحدة بين دول يمكن القول إن ما يفرقها أكثر مما يوحدها، مع الحفاظ على خصوصيات الشعوب واحترام سيادة الأنظمة السياسية.

6. عن الآداب والأخلاقيات الجامعية في الجزائر

عندما نتأمل في تاريخ الجزائر الحديث، نجد أن موضوع الآداب والأخلاقيات كان حاضرًا باستحياء في جميع القطاعات الوطنية، حيث لم يكن هناك اهتمام بالمواثيق الأخلاقية في المؤسسات، باستثناء تلك التي كانت تتعامل مع الهيئات والمؤسسات الأجنبية. أما اليوم، فقد أصبحت مسألة الأخلاقيات حاضرة في جميع ميادين الحياة، وأصبح من أولويات الباحث والمفكر والسياسي الجزائري والمثقف العربي عمومًا الاهتمام بمسألة الأخلاقيات، لأن القيم الأخلاقية التي يقرها قطاع التعليم العالي ويكرسها تدريسًا وتطبيقًا هي التي ستُشكل المفاهيم الأخلاقية لدى الطالب اليوم، وهي التي ستتشبع بها أجيال الغد.

ولذلك فإن التعامل مع موضوع الآداب والأخلاقيات بحساسية وترك الاهتمام به يُعتبر تقصيرًا في المسؤولية، خاصة من المنتسبين إلى قطاعات التعليم العالي والصحة والتربية الوطنية والتكوين المهني، نظرًا لما تعانيه هذه القطاعات من تفشي سلوكيات تتقاذفها المصالح والأمزجة، فلا هي تخدم مشاريع التنمية الوطنية، ولا هي تساهم في حماية حقوق الافراد.

كذلك سكوت المختصين والباحثين والمشرفين على الشؤون العامة عن موضوع الآداب والأخلاقيات لا يخدم المصلحة الوطنية، بل يضرها، لأنه يؤسس لما يمكن أن نسميه "النفاق الأخلاقي" من خلال التلاعب بالمصطلحات

وتوظيف المفاهيم في غير محلها، مثل التعقل والتسامح للتستر على التجاوزات والضغط على الفرد حتى يستسيغها ويذعن لسلوكيات تهين النفوس وتكسر القلوب وتحطم العزائم وتثبط الهمم.

والمجتمعات التي تترسخ فيها قيم دينية واجتماعية وثقافية تختلف عن قيم الثقافة الغربية، مثل المجتمعات العربية والمسلمة، مدعوة بإلحاح إلى التأسيس لقيمها الاجتماعية بطريقة موضوعية وشجاعة، وإلا فإنها سائرة لا محالة للتخلي عن قيمها لتتبني بدلًا منها القيم الاجتماعية الغربية بكل سلاسة وتدرج. ولعل هذا الموضوع يستحق أن يُدرج ضمن أولويات مشاريع البحث الوطنية، لأهميته في تثمين قيمنا المحلية وتحقيق تجانس مبادرات التنمية التي تشرف عليها القطاعات المختلفة.

كذلك يمكن أن نعتبر أن واحدة من فوائد اعتماد تدريس مادة الآداب والأخلاقيات في التعليم العالي هي كشف الأثر الكبير الذي تركه اختلاف مشارب التكوين للأساتذة والباحثين الجزائريين، نتيجة اختلاف ثقافات البلدان التي تكوّنوا فيها وتخرجوا من جامعاتها ومعاهدها ومراكزها البحثية.

ويتجسد هذا الاختلاف في تصور الآداب والأخلاقيات بين الأساتذة الباحثين العائدين من الخارج، عبر ما يشهده الواقع من معالجات متباينة لقضايا متشابهة تتعلق بالأخلاقيات بين مؤسسة وأخرى. كما يظهر ذلك في اختلاف السلوكيات عند الممارسة الأكاديمية والبحثية.

ففي مسألة الانتحال، على سبيل المثال، نجد أن أخلاقيات البحث العلمي في الدول الغربية تشدد على احترام صارم للإنتاج المعرفي، فتمنع الاقتباس من الغير وتمنعه من المؤلف نفسه من خلال تعريف الانتحال وكذلك الانتحال الذاتي. بينما نرى في دول المشرق العربي، وخاصة في مصر، تصورًا وفهمًا مختلفين لمعنى الاقتباس، حيث يمكنك أن تصادف مؤلفات هي أقرب إلى الترجمة لكتب منشورة في بلدان غربية لمؤلفين آخرين. وليس غريبًا القول إن هذه الظاهرة تمس على الخصوص الإنتاج المعرفي الصادر باللغة العربية.

وبناءً على ذلك، فإن موضوع الاتهام بسرقة الإنتاج العلمي والمعرفي عمومًا يعود لاختلاف مفهوم الانتحال بين الأكاديميين والباحثين، وخاصة بين المؤلفين ومن ينتسبون إلى اللجان والمجالس العلمية ولجان أو مجالس الآداب والأخلاقيات في المؤسسات الجامعية والبحثية.

لا شك أن متطلبات المرحلة كثيرة ومتشعبة، لكن يبقى من أولوياتها تركيز الباحثين والمثقفين على بناء ما يمكن تسميته بمنظومة وطنية للأخلاقيات الجامعية، لمواجهة التحديات الناتجة عن كثرة عدد المؤسسات التكوينية والبحثية، والارتفاع المذهل لمجلات النشر المتخصصة، وظهور ناشرين متطفلين يتكسّبون من منشورات البحث العلمي دون مراعاة أخلاقيات النشر والنزاهة العلمية.

كما أن تقارب السن بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من المؤطرين والمشرفين، وتوفر أدوات الذكاء الاصطناعي وانتشار وسائط التواصل الاجتماعي، قد أظهرت سلوكيات مستحدثة بات لابد من ضبطها وتحديد المقبول منها لحماية الوظائف والأدوار والعلاقات المهنية.

إن ما ينتظره القطاع من هذه المنظومة الوطنية للأخلاقيات الجامعية هو تعريف القيم الجامعية الوطنية و توضيح المبادئ والمفاهيم وضبط الممارسات الصحيحة من أجل الارتقاء بثقافة الآداب والأخلاقيات داخل قطاع التعليم العالي، وهي المهمة التي لا يمكن تحقيقها إلا عبر تكاتف جهود رؤساء المؤسسات ورؤساء لجان ومجالس الآداب والاخلاقيات في تلك المؤسسات نظرا لما يواجه هاته المهمة من ممارسات مترسخة لا تتماشى مع الاهداف المرجوة.

إن التأسيس لمنظومة وطنية للآداب والأخلاقيات الجامعية، وإنجاح جهود ترقية المعاملات، وحماية الحقوق والحريات، ونشر قيم النزاهة واحترام الآخر داخل قطاع التعليم العالي، سيُسهم في دعم التنمية الوطنية من خلال تقديم تجربة ناجحة يحتذى بها في القطاعات الوطنية الأخرى من مؤسسات وشركات وبنوك وغيرها.

خاتمة

إن التجاوزات التي تتعلق بالآداب والأخلاقيات ليست محدودة النوع ولا معلومة العدد، وبالتالي فإن التعامل معها بموضوعية يعتمد أولًا على الفهم الصحيح لدلالة المصطلحات، وعلى تعريف القيم الوطنية والاجتهاد في التأسيس لها داخل جميع المؤسسات التكوينية والبحثية.

إن المعاملات اليومية في فصول الدراسة وفي أقسام التدريس وفي الكليات وفي مخابر البحث وفي المكتبات الجامعية وفي المطاعم وفي النوادي وفي الأحياء الجامعية تتعقد يومًا بعد يوم، نتيجة كثرة الأنشطة وكثرة المتعاملين فيها وتشابك العلاقات بينهم واختلاف ثقافاتهم واهتماماتهم. وهذه العوامل لا يمكن تحييدها إلا إذا التزم كل فرد في سلوكياته بقيم الآداب والأخلاقيات الجامعية، لأنها وحدها الكفيلة بحماية حريته وحقوقه، وهي وحدها التي توصد دونه باب القضايا التي قد تنال من سمعته أو من كرامته أو تفسد عليه وظيفته.

****

والصدقُ أرفع ما اهتز الرجالُ لهُ
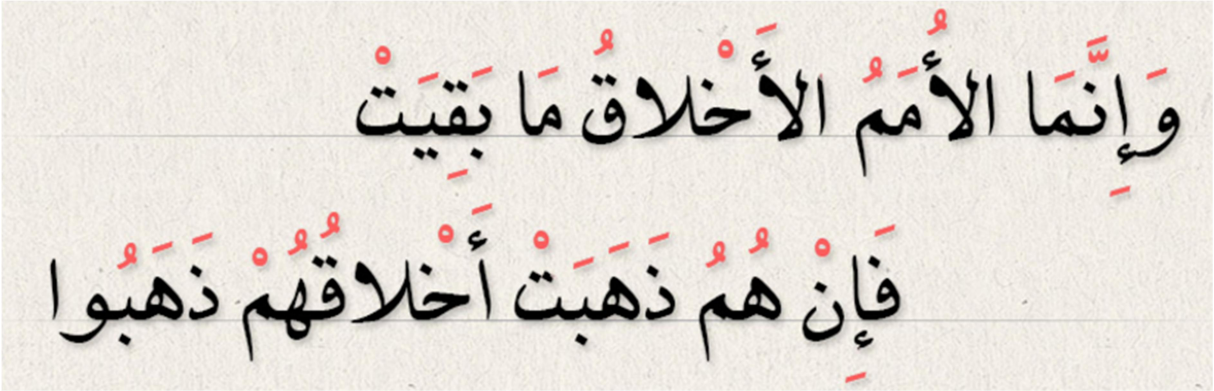
وخيرُ ما عوّدَ أبناً في الحياةِ أبُ